

البره، انك

بضعف

حديث رفع الأعمال في شهر شعبان



تأليف

أبي الحسن علي بن حسن بن علي العريفي الأري

غفر الله له، ولوالديه، وللمسلمين

الْبُرْهَانُ

بِضَعْفٍ

حَدِيثِ رَفْعِ الْأَعْمَالِ فِي شَهْرِ شَعْبَانَ

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى

١٤٤١ هـ ٢٠٢٠



مكتبة

أهل الحديث

مملكة البحرين - قلالي

التويتر: @ahel_alhadeeth

البريد: ahel.alhadeeth@gmail.com

سلسلة روائع البحار في تخریج الآثار ١٧

البرهان

بضعف

حديث رفع الأعمال في شهر شعبان

تأليف

أبي الحسن علي بن حسن بن علي العريفي الأدي

غفر الله له، ولوالديه، وللمسلمين

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
المقدمة

الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي بِنِعْمَتِهِ تَتِمُّ الصَّالِحَاتُ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَيَّ أَشْرَفِ خَلْقِهِ
نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ ﷺ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ.
أَمَّا بَعْدُ:

فَالْعِلْمُ بِحَدِيثِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: وَرِوَايَتِهِ مِنْ أَشْرَفِ الْعُلُومِ، وَأَفْضَلِهَا، وَأَحَقُّهَا
بِالاعْتِنَاءِ لِمَحْصَلِهَا؛ لِأَنَّهُ ثَانِي أدَلَّةِ عُلُومِ الْإِسْلَامِ، وَمَادَّةُ عُلُومِ الْأُصُولِ وَالْأَحْكَامِ،
فَهُوَ لِعُلُومِ الْإِسْلَامِ أَصْلٌ وَأَسَاسٌ، وَلِذَلِكَ لَمْ يَزَلْ قَدْرُ حُفَازِهِ عَظِيمًا وَخَطَرُهُمْ عِنْدَ
عُلَمَاءِ الْأُمَّةِ جَسِيمًا.^(١)

قُلْتُ: وَقَدْ اعْتَنَى بِهِ أَهْلُ الْحَدِيثِ قَدِيمًا وَحَدِيثًا؛ فَهُمْ: الْمَرْجِعُ فِي مَعْرِفَةِ
الصَّحِيحِ مِنَ السَّقِيمِ.^(٢)

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ النَّاقِدُ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «مِنْهَاجِ السُّنَّةِ» (ج ٤ ص ٨١): (لَوْ تَنَاوَرَ
فَقِيهَانِ فِي فَرْعٍ مِنَ الْفُرُوعِ، لَمْ تَقْمِ الْحُجَّةُ عَلَيَّ الْمُنَازَرَةِ؛ إِلَّا بِحَدِيثٍ يُعْلَمُ أَنَّهُ مُسْنَدٌ؛

(١) وانظر: «الْمَنْهَلُ الرَّوِّيُّ فِي مُخْتَصَرِ عُلُومِ الْحَدِيثِ النَّبَوِيِّ» لابن جَمَاعَةَ الشَّافِعِيِّ (ص ٤٥)، و«جَامِعِ
الْأُصُولِ فِي أَحَادِيثِ الرَّسُولِ» لابن الأَثِيرِ (ج ١ ص ٣٦ و ٣٧)، و«الرَّوْضُ الْبَاسِمُ فِي الذَّبِّ عَنِ سُنَّةِ أَبِي
الْقَاسِمِ» لابن الوَزِيرِ (ج ١ ص ٦ و ٧).

(٢) وانظر: «الرَّوْضُ الْبَاسِمُ فِي الذَّبِّ عَنِ سُنَّةِ أَبِي الْقَاسِمِ» لابن الوَزِيرِ (ج ١ ص ١٨١ و ١٨٢).

إِسْنَادًا تَقَوْمُ بِهِ الْحُجَّةَ، أَوْ يُصَحِّحُهُ مَنْ يُرْجَعُ إِلَيْهِ فِي ذَلِكَ؛ فَأَمَّا إِذَا لَمْ يُعْلَمْ إِسْنَادُهُ، وَلَمْ يُشْتَبَهِ أَيْمَةُ النَّقْلِ^(١)، فَمِنْ أَيْنَ يُعْلَمُ؟! . اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْوَزِيرِ رحمته الله فِي «الرَّوْضِ الْبَاسِمِ» (ج ١ ص ٢٣٤): (تَبَيَّنَ لَكَ أَنَّ الْمُحَدِّثِينَ هُمْ الَّذِينَ اخْتَصُّوا بِالذَّبِّ عَنِ السُّنَنِ النَّبَوِيَّةِ، وَالْمَعَارِفِ الْأَثَرِيَّةِ، وَحَمُّوا حِمَاهَا مِنْ أَكَاذِيبِ الْحَشَوِيَّةِ، وَصَنَّفُوا كُتُبَ الْمَوْضُوعَاتِ، وَنَاقَشُوا فِي دَقَائِقِ الْأَوْهَامِ حِفَاطُ الثَّقَاتِ، وَعَمَلُوا فِي ذَلِكَ أَعْمَالًا عَظِيمَةً، وَقَطَعُوا فِيهَا أَعْمَارًا طَوِيلَةً). اهـ

قُلْتُ: لِذَلِكَ أُقَدِّمُ هَذَا الْجُزْءَ فِي ضَعْفِ حَدِيثِ: «رَفْعِ الْأَعْمَالِ فِي شَهْرِ شَعْبَانَ»، وَقَدْ خَرَّجْتُهُ عَلَى طَرِيقَةِ أَهْلِ الْحَدِيثِ وَالْأَثَرِ.

ثُمَّ أُقَدِّمُ الشُّكْرَ وَالتَّقْدِيرَ إِلَى مَنْ أَعَانَنِي بِعِلْمِهِ، وَمَعْرِفَتِهِ فِي مَعْرِفَةِ هَذَا الْعِلْمِ الشَّرِيفِ؛ أَلَا وَهُوَ شَيْخُنَا الْعَلَامَةُ الْمُحَدِّثُ فَوْزِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْحُمَيْدِيُّ الْأَثَرِيُّ حَفِظَهُ اللَّهُ وَرَعَاهُ.

هَذَا؛ وَمِنْ اللَّهِ أَسْأَلُ الْمَعُونَةَ، وَالتَّوْفِيقَ، وَالْإِرْشَادَ إِلَى أَوْضَحِ الطَّرِيقِ.

كُتِبَ

أَبُو الْحَسَنِ الْأَثَرِيُّ

٢٨ / رَجَب / ١٤٤١ هـ

(١) يَعْنِي: أَهْلَ الْحَدِيثِ.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

رَبِّ يَسِّرْ

ذِكْرُ الدَّلِيلِ

عَلَى ضَعْفِ حَدِيثِ رَفْعِ الْأَعْمَالِ فِي شَهْرِ شَعْبَانَ

عَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ رضي الله عنه، قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، لَمْ أَرَكَ تَصُومُ شَهْرًا مِنْ الشُّهُورِ مَا تَصُومُ مِنْ شَعْبَانَ، قَالَ: (ذَلِكَ شَهْرٌ يَغْفُلُ النَّاسُ عَنْهُ بَيْنَ رَجَبٍ وَرَمَضَانَ، وَهُوَ شَهْرٌ تُرْفَعُ فِيهِ الْأَعْمَالُ إِلَى رَبِّ الْعَالَمِينَ، فَأُحِبُّ أَنْ يُرْفَعَ عَمَلِي وَأَنَا صَائِمٌ). وَفِي رِوَايَةٍ: (كَانَ يَصُومُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَيَسْرِدُ الْأَيَّامَ لَا يَكَادُ يُفْطِرُ، وَيُفْطِرُ فَيَسْرِدُ الْأَيَّامَ لَا يَكَادُ يَصُومُ، قَالَ: وَكَانَ يَصُومُ مِنْ كُلِّ جُمُعَةٍ يَوْمَيْنِ لَا يَكَادُ يَدَعُهُمَا إِنْ كَانَا مِنْ صِيَامِهِ الَّذِي يَصُومُ وَإِنْ لَمْ يَكُونَا مِنْهُ، وَكَانَ أَكْثَرَ مَا يَصُومُ فِيهِ مِنَ الشُّهُورِ شَعْبَانُ، قَالَ: فَقُلْتُ لَهُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! رَأَيْتَكَ تَصُومُ يَوْمَيْنِ مِنْ كُلِّ جُمُعَةٍ إِنْ كَانَا مِنْ صِيَامِكَ وَإِنْ لَمْ يَكُونَا مِنْهُ؟، قَالَ: (أَيُّ يَوْمَيْنِ؟)، فَقُلْتُ: الْاِثْنَيْنِ وَالْخَمِيسِ، قَالَ: (ذَلِكَ يَوْمَانِ تُعْرَضُ فِيهِمَا الْأَعْمَالُ عَلَى رَبِّ الْعَالَمِينَ فَأَنَا أُحِبُّ أَنْ يُعْرَضَ عَمَلِي وَأَنَا صَائِمٌ)، قَالَ: قُلْتُ: رَأَيْتَكَ تَصُومُ فِي شَعْبَانَ مَا لَا تَصُومُ فِي غَيْرِهِ مِنَ الشُّهُورِ؟، قَالَ: (ذَلِكَ شَهْرٌ يَغْفُلُ النَّاسُ عَنْهُ بَيْنَ رَجَبٍ وَرَمَضَانَ، وَفِيهِ تُرْفَعُ الْأَعْمَالُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ فَأَنَا أُحِبُّ أَنْ يُرْفَعَ عَمَلِي وَأَنَا صَائِمٌ). وَفِي رِوَايَةٍ: (قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّكَ تَصُومُ حَتَّى لَا تَكَادَ تُفْطِرُ، وَتُفْطِرُ حَتَّى لَا تَكَادَ أَنْ تَصُومَ، إِلَّا يَوْمَيْنِ إِنْ دَخَلَا فِي صِيَامِكَ وَإِلَّا صُمْتَهُمَا، قَالَ: (أَيُّ يَوْمَيْنِ؟)،

قُلْتُ: يَوْمَ الْاِثْنَيْنِ وَيَوْمَ الْخَمِيسِ، قَالَ: (ذَانِكَ يَوْمَانِ تُعْرَضُ فِيهِمَا الْأَعْمَالُ عَلَى رَبِّ الْعَالَمِينَ، فَأَحِبُّ أَنْ يُعْرَضَ عَمَلِي وَأَنَا صَائِمٌ).

حَدِيثٌ مُنْكَرٌ

وَلَهُ طُرُقٌ عَنْهُ:-

(١) أَبُو سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيُّ عَنْهُ:

أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٣ ص ١٧٦ ح ٢٦٧٨)، و(ج ٣ ص ١٧٦ ح ٢٦٧٩)، وَفِي «الْمُجْتَبَى» (ص ٣٦٧ ح ٢٣٥٧)، و(ص ٣٦٧ ح ٢٣٥٨)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٣٦ ص ٨٥ ح ٢١٧٥٣)، و(ج ٣٦ ص ١٢٥ ح ٢١٧٩١)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ» (ج ٥ ص ٣٥٣ ح ٣٥٤١)، وَالْبَزَّازُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٧ ص ٦٩ ح ٢٦١٧)، وَأَبُو نُعَيْمٍ فِي «حِلْيَةِ الْأَوْلِيَاءِ» (ج ٩ ص ١٨)، وَضِيَاءُ الدِّينِ الْمَقْدِسِيُّ فِي «الْأَحَادِيثِ الْمُخْتَارَةِ» (ج ٤ ص ١٤٢ ح ١٣٥٦)، و(ج ٤ ص ١٤٣ ح ١٣٥٨)، وَالْمَحَامِلِيُّ فِي «الْأَمَالِيِّ» (ص ٤١٦ ح ٤٨٥)، وَالذَّارِمِيُّ فِي «الرَّدِّ عَلَى الْجَهْمِيَّةِ» (ص ٥٠ ح ٩١)، وَالطَّحَاوِيُّ فِي «شَرْحِ مَعَانِي الْأَثَارِ» (ج ٢ ص ١٥٠ ح ٣٢٤٦)، و(ج ٢ ص ١٤٠ ح ٣٢٤٧)، وَقَوَامُ السُّنَّةِ الْأَضْبَهَانِيُّ فِي «التَّرغِيبِ وَالتَّرْهِيْبِ» (ج ٢ ص ٣٩٩ ح ١٨٦٥)، وَالخَطِيبُ الْبَغْدَادِيُّ فِي «الْمُتَّفِقِ وَالْمُفْتَرِقِ» (ج ١ ص ٦٠١ ح ٣٣٦)، وَالذُّوْلَابِيُّ فِي «الْكُنَى وَالْأَسْمَاءِ» (ج ٢ ص ٨٩١ ح ١٥٦٣)، وَابْنُ عَدِيٍّ فِي «الْكَامِلِ» (ج ٢ ص ٢٩٣)، وَابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي «الْوَفَا بِفَضَائِلِ الْمُصْطَفَى» (ج ٣ ص ٢٣٧ ح ٩٢٢)، وَفِي «جَامِعِ الْمَسَانِيدِ» (ج ١ ص ٤٤ ح ٥٨)، وَفِي «التَّبَصُّرَةِ» (ج ٢ ص ٥٠)؛ تَعْلِيْقًا، وَالذَّهَبِيُّ فِي «سَفِينَةِ مُنْتَحَبَاتٍ مِنْ مَرْوِيَّاتِهِ» (ص ١٥٧)، وَالرُّوْيَانِيُّ

في «مُسْنَدِ الصَّحَابَةِ» (ج ٣ ص ٤٩ و ٥٠- مِنْ الْمُسْتَدْرَكِ) مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَهْدِيٍّ، وَأَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، وَإِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي أُوَيْسٍ، وَعَبْدَ اللَّهِ بْنِ مَسْلَمَةَ الْقَعْنَبِيِّ، وَخَالِدَ بْنِ مَخْلَدٍ، وَسَعِيدَ بْنِ زَكَرِيَّا الْمَدَائِنِيِّ، وَإِسْحَاقَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْفَرَوِيِّ؛ كُلُّهُمْ: عَنْ ثَابِتِ بْنِ قَيْسِ أَبِي الْغُصْنِ، وَهُوَ شَيْخٌ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو سَعِيدٍ الْمُقْبَرِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنِي أُسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ رضي الله عنه بِهِ.

رَوَاهُ بَعْضُهُمْ: مُخْتَصَرًا، وَرَوَاهُ بَعْضُهُمْ: مُطَوَّلًا.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ ضَعِيفٌ؛ فِيهِ ثَابِتُ بْنُ قَيْسِ أَبِي الْغُصْنِ الْمَدَنِيُّ الْغِفَارِيُّ مَوْلَى بَنِي غِفَارٍ، وَخُلَاصَةُ الْأَمْرِ فِيهِ: أَنَّهُ لَهُ أَوْهَامٌ فِي الْحَدِيثِ، فَلَا يُحْتَجُّ بِحَدِيثِهِ، وَلَا يُعْتَبَرُ بِرَوَايَتِهِ، فَافْطَنْ لِهَذَا.

وَالَيْكَ التَّفْصِيلُ:

قَالَ عَنْهُ ابْنُ حَجَرٍ: (صَدُوقٌ يَهُمْ)، وَقَالَ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ: (ضَعِيفٌ)، وَقَالَ مَرَّةً: (لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ)، وَقَالَ مَرَّةً أُخْرَى: (لَيْسَ حَدِيثُهُ بِذَلِكَ، وَهُوَ صَالِحٌ)، وَقَالَ النَّسَائِيُّ: (لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ)، وَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْحَاكِمُ: (لَيْسَ بِحَافِظٍ، وَلَا ضَابِطٍ)، وَقَالَ أَبُو دَاوُدَ: (لَيْسَ حَدِيثُهُ بِذَلِكَ)، وَقَالَ أَبُو أَحْمَدَ ابْنُ عَدِيٍّ: (وَهُوَ مِمَّنْ يُكْتَبُ حَدِيثُهُ)، وَقَالَ ابْنُ حِبَّانَ: (وَكَانَ قَلِيلَ الْحَدِيثِ، كَثِيرَ الْوَهْمِ فِيمَا يَرَوِي، لَا يُحْتَجُّ بِخَبْرِهِ إِذَا لَمْ يُتَابِعْهُ غَيْرُهُ عَلَيْهِ).^(١)

(١) انظر: «تَهْذِيبَ الْكَمَالِ» لِلْمَرْيِيِّ (ج ٤ ص ٣٧٣)، و«تَهْذِيبَ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٢ ص ١٣)، و«تَقْرِيبَ التَّهْذِيبِ» لَهُ (ص ١٣٨)، و«الضُّعْفَاءَ وَالْمُتْرُوكِينَ» لِابْنِ الْجَوْزِيِّ (ج ١ ص ١٥٩)، و«الضُّعْفَاءَ الْكَبِيرَ» لِلْعُقَيْلِيِّ

قُلْتُ: فَمِثْلُ ثَابِتِ بْنِ قَيْسِ الْغِفَارِيِّ لَا يَحْتَمِلُ بِمِثْلِ هَذَا التَّفَرُّدِ بِهَذَا الْخَبَرِ، وَهُوَ ذَكَرُ رَفْعِ الْأَعْمَالِ فِي «شَهْرِ شَعْبَانَ».

قَالَ الْحَافِظُ الْبَيْهَقِيُّ رحمته فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ» (ج ٥ ص ٣٥٣): (تَفَرَّدَ بِهِ هَذَا الْغِفَارِيُّ، وَهُوَ أَبُو الْغَضَنِ ثَابِتُ بْنُ قَيْسٍ). اهـ

قُلْتُ: فَقَدْ تَفَرَّدَ بِهَذَا الْحَدِيثِ، وَلَمْ يُتَابِعْهُ أَحَدٌ مِنَ الثَّقَاتِ. فَمِثْلُ هَذَا لَا يُقْبَلُ تَفَرُّدُهُ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ؛ يَعْنِي: فَمِثْلُهُ لَا يَحْتَمِلُ مِنْهُ بِمِثْلِ تَعَدُّدِ هَذِهِ الْوُجُوهِ فِي الرَّوَايَةِ.

قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رحمته فِي «صَحِيحِهِ» (ص ٦): (فَأَمَّا مَنْ تَرَاهُ يَعْمُدُ^(١) لِمِثْلِ الزُّهْرِيِّ فِي جَلَالَتِهِ، وَكَثْرَةِ أَصْحَابِهِ الْحُفَّاطِ الْمُتَّقِينَ لِحَدِيثِهِ وَحَدِيثِ غَيْرِهِ، أَوْ لِمِثْلِ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، وَحَدِيثُهُمَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ مَبْسُوطٌ مُشْتَرِكٌ، قَدْ نَقَلَ أَصْحَابُهُمَا عَنْهُمَا حَدِيثَهُمَا عَلَى الْإِتِّفَاقِ مِنْهُمْ فِي أَكْثَرِهِ، فَيُرْوَى عَنْهُمَا، أَوْ عَنْ أَحَدِهِمَا الْعَدَدَ مِنَ الْحَدِيثِ مِمَّا لَا يَعْرِفُهُ أَحَدٌ مِنَ أَصْحَابِهِمَا^(٢))، وَلَيْسَ مِمَّنْ قَدْ شَارَكَهُمْ فِي الصَّحِيحِ مِمَّا عِنْدَهُمْ، فَغَيْرُ جَائِزٍ قَبُولُ حَدِيثِ هَذَا الضَّرْبِ مِنَ النَّاسِ). اهـ

(ج ١ ص ١٧٣)، و«الْجَرَحُ وَالتَّعْدِيلُ» لابن أَبِي حَاتِمٍ (ج ٢ ص ٣٨٤)، و«المُعْنِي فِي الضُّعْفَاءِ» لِلذَّهَبِيِّ (ج ١ ص ١٨٧)، و«مِيزَانَ الْأَعْتِدَالِ» لَهُ (ج ١ ص ٣٤٠)، و«دِيَوَانَ الضُّعْفَاءِ» لَهُ أَيْضًا (ص ٤٦٥)، و«سُؤَالَاتِ السَّجْزِيِّ» لِلْحَاكِمِ (ص ١٠٢)، و«الْكَامِلُ» لابنِ عَدِيِّ (ج ٢ ص ٢٩٢)، و«الْمَجْرُوحِينَ» لابنِ حِبَّانَ (ج ١ ص ٢٣٩).

(١) أَي: يَرْوِي.

(٢) يَعْنِي: مِنْ أَصْحَابِ الزُّهْرِيِّ، وَهِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، وَالْأَخِذُونَ عَنْهُمَا كَثْرَةٌ، وَفِيهِمْ حُفَّاطٌ مُتَّقِنُونَ.

قُلْتُ: أَيُّ: إِذَا تَقَرَّدَ مَثَلًا صَدُوقٌ، أَوْ ثِقَّةٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ، أَوْ غَيْرِهِ بِحَدِيثٍ، وَكَمْ يَرَوِهِ أَحَدٌ مِنْ أَصْحَابِهِ الثَّقَاتِ الْأَثْبَاتِ الْمَعْرُوفِينَ بِالرُّوَايَةِ عَنْهُ؛ فَإِنَّ حَدِيثَهُ هَذَا لَا يُقْبَلُ، وَحَدِيثُ الْبَابِ مِنْ هَذَا.

وَالْمُرَادُ: أَنْ يَكُونَ الرَّاوي مَشْهُورًا؛ فَلَا يَأْتِي عَنْ شَيْخِهِ بِحَدِيثٍ لَا يَعْرِفُهُ أَهْلُ طَبَقَتِهِ، وَمَنْ أَخَذَ عَنْ نَفْسِ الشَّيْخِ.

قُلْتُ: فَمَنْ يَتَقَرَّدُ عَنْ إِمَامٍ مَشْهُورٍ مِنْ دُونِ أَهْلِ طَبَقَتِهِ؛ فَهَذَا يُقَدِّحُ فِي ثُبُوتِهِ، مَا لَمْ يَحْتَفِ بِهِ مَا يَدُلُّ عَلَى الضَّبْطِ وَالْمَعْرِفَةِ.

★ وَاخْتَلَفَ عَلَى ثَابِتِ بْنِ قَيْسٍ فِيهِ:

* فَرَوَاهُ: عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، وَأَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، وَإِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ الْقَعْنَبِيُّ، وَخَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ، وَسَعِيدُ بْنُ زَكَرِيَّا الْمَدَائِنِيُّ، وَإِسْحَاقُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْفَرَوِيُّ؛ كُلُّهُمْ: عَنْ ثَابِتِ بْنِ قَيْسِ أَبِي الْعُضْنِ، وَهُوَ شَيْخٌ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو سَعِيدٍ الْمُقْبَرِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنِي أُسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ رضي الله عنه بِهِ؛ مُخْتَصِرًا، وَمُطَوَّلًا.

أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٣ ص ١٧٦ ح ٢٦٧٨)، وَ(ج ٣ ص ١٧٦ ح ٢٦٧٩)، وَفِي «الْمُجْتَبَى» (ص ٣٦٧ ح ٢٣٥٧)، وَ(ص ٣٦٧ ح ٢٣٥٨)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٣٦ ص ٨٥ ح ٢١٧٥٣)، وَ(ج ٣٦ ص ١٢٥ ح ٢١٧٩١)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ» (ج ٥ ص ٣٥٣ ح ٣٥٤١)، وَالْبَزَّازُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٧ ص ٦٩ ح ٢٦١٧)، وَأَبُو نُعَيْمٍ فِي «حِلْيَةِ الْأَوْلِيَاءِ» (ج ٩ ص ١٨)، وَضِيَاءُ الدِّينِ الْمَقْدِسِيُّ فِي «الْأَحَادِيثِ الْمُخْتَارَةِ» (ج ٤ ص ١٤٢ ح ١٣٥٦)، وَ(ج ٤ ص ١٤٣ ح ١٣٥٨)، وَالْمَحَامِلِيُّ فِي «الْأَمَالِيِّ» (ص ٤١٦ ح ٤٨٥)، وَالِدَّارِمِيُّ فِي «الرَّدِّ عَلَى الْجَهْمِيَّةِ»

(ص ٥٠ ح ٩١)، والطَّحَاوِيُّ فِي «شَرْحِ مَعَانِي الْأَثَارِ» (ج ٢ ص ١٥٠ ح ٣٢٤٦)،
 و(ج ٢ ص ١٤٠ ح ٣٢٤٧)، وَقَوَامُ السَّنَةِ الْأَصْبَهَانِي فِي «التَّرْغِيبِ وَالتَّرْهِيْبِ» (ج ٢
 ص ٣٩٩ ح ١٨٦٥)، وَالخَطِيبُ البَغْدَادِيُّ فِي «المُتَّفِقِ وَالمُفْتَرِقِ» (ج ١ ص ٦٠١ ح
 ٣٣٦)، وَالدُّوَلَابِيُّ فِي «الْكُنَى وَالأَسْمَاءِ» (ج ٢ ص ٨٩١ ح ١٥٦٣)، وَابْنُ عَدِيٍّ فِي
 «الْكَامِلِ» (ج ٢ ص ٢٩٣)، وَابْنُ الجَوْزِيِّ فِي «الْوَفَا بِفَضَائِلِ الْمُصْطَفَى» (ج ٣
 ص ٢٣٧ ح ٩٢٢)، وَفِي «جَامِعِ المَسَانِيدِ» (ج ١ ص ٤٤ ح ٥٨)، وَفِي «التَّبَصُّرَةِ» (ج ٢
 ص ٥٠)؛ تَعْلِيْقًا، وَالدَّهَبِيُّ فِي «سَفِينَةِ مُنْتَحَبَاتٍ مِنْ مَرْوِيَّاتِهِ» (ص ١٥٧)، وَالرُّوْيَانِيُّ
 فِي «مُسْنَدِ الصَّحَابَةِ» (ج ٣ ص ٤٩ و ٥٠ - مِنَ المُسْتَدْرَكِ).

** وَرَوَاهُ زَيْدُ بنِ الحُبَابِ، وَاخْتَلَفَ عَلَيْهِ:

أ) فَرَوَاهُ: أَحْمَدُ بنُ سُلَيْمَانَ الرَّهَائِيُّ، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَيَحْيَى بنُ أَبِي طَالِبٍ؛
 جَمِيعُهُمْ: عَنْ زَيْدِ بنِ الحُبَابِ، قَالَ: حَدَّثَنَا ثَابِتُ بنُ قَيْسٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو سَعِيدِ
 المُقْبَرِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، عَنْ أُسَامَةَ بنِ زَيْدٍ رضي الله عنه، قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُوْلَ اللهِ،
 رَأَيْتَكَ تَصُومُ فِي شَعْبَانَ صَوْمًا لَا تَصُومُ فِي شَيْءٍ مِنَ الشُّهُورِ إِلَّا فِي شَهْرِ رَمَضَانَ؟
 قَالَ: (ذَلِكَ شَهْرٌ يَغْفُلُ النَّاسُ عَنْهُ، بَيْنَ رَجَبٍ وَشَهْرِ رَمَضَانَ، تُرْفَعُ فِيهِ أَعْمَالُ النَّاسِ،
 فَأُحِبُّ أَنْ لَا يُرْفَعَ لِي عَمَلٌ إِلَّا وَأَنَا صَائِمٌ).

حَدِيثٌ مُنْكَرٌ

أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ فِي «السُّنَنِ الكُبْرَى» (ج ٣ ص ١٧٧ ح ٢٦٨٠)، وَفِي «المُجْتَبَى»
 (ص ٣٦٧ ح ٢٣٥٩)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «المُصَنَّفِ» (ج ٤ ص ١٦٦ ح ٩٨٥٣)، وَفِي
 «المُسْنَدِ» (ج ١ ص ١٢٧ ح ١٦٦)، وَالبَيْهَقِيُّ فِي «شُعْبِ الإِيْمَانِ» (ج ٥ ص ٣٥٢)

ح ٣٥٤٠)، وفي «فَصَائِلِ الْأَوْقَاتِ» (ص ١١٥ ح ٢١)، وَضِيَاءُ الدِّينِ الْمَقْدِسِيِّ فِي «الْأَحَادِيثِ الْمُخْتَارَةِ» (ج ٤ ص ١٠٨ ح ١٣١٩)، و(ج ٤ ص ١٠٨ ح ١٢٢٠)، وَالْمُخْلَصُ فِي «الْمُخْلِصِيَّاتِ» (ج ١ ص ٢٧٢ ح ٣٩٠)، و(ج ٤ ص ١٥١ ح ٣١٤٥)، وَفِي «سَبْعَةِ مَجَالِسٍ مِنْ أَمَالِيهِ» (ص ٧٦ ح ٥٠)، وَأَبُو الْقَاسِمِ الْبَغَوِيُّ فِي «مُسْنَدِ أُسَامَةَ» (ص ١٢٣ ح ٤٨)، وَالْمَحَامِلِيُّ فِي «الْأَمَالِيِّ»^(١) (ص ٤١٦ ح ٤٨٦)، وَأَبُو نُعَيْمٍ فِي «مَعْرِفَةِ الصَّحَابَةِ» (ج ١ ص ٢٢٥ ح ٧٧٢)، وَالشَّحَامِيُّ فِي «الْأَرْبَعِينَ حَدِيثًا» (ص ١١٩ ح ٣١).

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ ضَعِيفٌ؛ فِيهِ ثَابِتُ بْنُ قَيْسٍ أَبُو الْغُصْنِ الْمَدَنِيُّ الْغِفَارِيُّ مَوْلَى بَنِي غِفَارٍ، وَخُلَاصَةُ الْأَمْرِ فِيهِ: أَنَّهُ لَهُ أَوْهَامٌ فِي الْحَدِيثِ.

وَأَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ٤ ص ٣١٤ ح ٧٩١٧) مِنْ طَرِيقِ رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ أَنَّ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ: كَانَ يَصُومُ يَوْمَ الْاِثْنَيْنِ وَالْخَمِيسِ، قَالَ: وَأَخْبَرَنِي شَيْخٌ مِنْ غِفَارٍ أَنَّهُ، سَمِعَ سَعِيدًا الْمَقْبَرِيَّ، يُحَدِّثُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، عَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ رضي الله عنه، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم كَانَ لَا يَتْرُكُ صَوْمَ الْاِثْنَيْنِ وَالْخَمِيسِ وَقَالَ صلى الله عليه وسلم: (إِنَّهُمَا يَوْمَانِ تُعْرَضُ فِيهِمَا الْأَعْمَالُ فَأُحِبُّ أَنْ يُعْرَضَ لِي فِيهِمَا عَمَلٌ صَالِحٌ).

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ مُنْكَرٌ، وَلَهُ عِلَّتَانِ:

الأولى: رَجُلٌ مُبْهَمٌ، وَهُوَ مَجْهُولٌ لَا يُعْرَفُ، وَالْجَهَالَةُ عَيْنُ الْجَرَحِ.

(١) وَقَعَ فِي الْمَطْبُوعِ: «كَامِلُ بْنُ زَيْدٍ الْغِفَارِيُّ الْمَدَنِيُّ»، وَهَذَا بَدَلٌ مِنْ: «ثَابِتِ بْنِ قَيْسٍ» وَهُوَ خَطَأٌ، وَالصَّوَابُ

أَنَّهُ: «ثَابِتِ بْنِ قَيْسٍ».

الثَّانِيَةُ: الشَّيْخُ الَّذِي مِنْ غِفَارٍ هُوَ ثَابِتُ بْنُ قَيْسِ بْنِ أَبِي الْعُصْنِ الْمَدَنِيِّ الْغِفَارِيُّ
مَوْلَى بَنِي غِفَارٍ، وَخُلَاصَةُ الْأَمْرِ فِيهِ: أَنَّهُ لَهُ أَوْهَامٌ فِي الْحَدِيثِ.

(ب) وَرَوَاهُ: أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ الْحُبَابِ، أَخْبَرَنِي ثَابِتُ بْنُ قَيْسٍ، عَنْ
أَبِي سَعِيدِ الْمُقْبَرِيِّ، عَنْ أُسَامَةَ رضي الله عنه: (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم كَانَ يَصُومُ الْإِثْنَيْنِ وَالْخَمِيسَ).

حَدِيثٌ مُنْكَرٌ

أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٣٦ ص ١٢٥ ح ٢١٧٩١) مِنْ طَرِيقِ زَيْدِ بْنِ

الْحُبَابِ بِهِ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ ضَعِيفٌ؛ فِيهِ ثَابِتُ بْنُ قَيْسِ بْنِ أَبِي الْعُصْنِ الْمَدَنِيِّ الْغِفَارِيُّ مَوْلَى
بَنِي غِفَارٍ، وَخُلَاصَةُ الْأَمْرِ فِيهِ: أَنَّهُ لَهُ أَوْهَامٌ فِي الْحَدِيثِ.

*** وَرَوَاهُ: أَبُو عَامِرٍ الْعَقَدِيُّ، عَنْ أَبِي الْعُصْنِ ثَابِتِ بْنِ قَيْسٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا
سَعِيدِ الْمُقْبَرِيِّ، عَنِ ابْنِ الْحَبِّ؛ يَعْنِي أُسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ، أَوْ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - عَلَى الشَّكِّ
هَكَذَا-، قَالَ: (كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ يَصُومُ الْأَيَّامَ تَسْرُدُهُنَّ
حَتَّى نَقُولَ: لَا يُرِيدُ أَنْ يَصُومَ إِلَّا يَوْمَيْنِ مِنَ الْجُمُعَةِ، إِنْ دَخَلَ فِي صَوْمِهِ دَخَلًا، وَإِنْ
وَأَفَقَ إِفْطَارَهُ صَامَهُمَا، وَكَانَ يَصُومُ فِي شَهْرِ مِنَ الشُّهُورِ صَوْمًا مَا يَصُومُهُ فِي شَيْءٍ مِنَ
الشُّهُورِ أَكْثَرَ إِلَّا فِي رَمَضَانَ. فَقُلْتُ لَهُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ رَأَيْتَكَ تَصُومُ الْأَيَّامَ تَسْرُدُهُنَّ لَا
تَكَادُ أَنْ تُفْطِرَ، ثُمَّ تُفْطِرُ الْأَيَّامَ تَسْرُدُهُنَّ لَا تَكَادُ أَنْ تَصُومَ إِلَّا يَوْمَيْنِ مِنَ الْجُمُعَةِ، إِنْ
دَخَلَ فِي صَوْمِكَ دَخَلًا، وَإِنْ وَأَفَقًا فِطْرًا صُمْتَهُمَا. قَالَ: (أَيُّ يَوْمَيْنِ؟) قُلْتُ: يَوْمُ
الْإِثْنَيْنِ وَالْخَمِيسِ. قَالَ: (ذَيْنِكَ يَوْمَيْنِ تُعْرَضُ فِيهِمَا الْأَعْمَالُ، فَأُحِبُّ أَنْ يُعْرَضَ
عَمَلِي وَأَنَا صَائِمٌ). قُلْتُ: وَرَأَيْتَكَ تَصُومُ شَهْرًا مِنَ السَّنَةِ صَوْمًا لَا تَصُومُهُ فِي شَهْرِ -

يَعْنِي مِنَ الشُّهُورِ - أَكْثَرَ إِلَّا فِي رَمَضَانَ. قَالَ: (أَيُّ شَهْرٍ؟) قُلْتُ: شَعْبَانَ. قَالَ: (ذَلِكَ شَهْرٌ بَيْنَ رَجَبٍ وَرَمَضَانَ يَغْفُلُ النَّاسُ عَنْهُ، وَهُوَ شَهْرٌ تُرْفَعُ فِيهِ الْأَعْمَالُ إِلَى رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَأُحِبُّ أَنْ يُرْفَعَ عَمَلِي وَأَنَا صَائِمٌ).

حَدِيثٌ مُنْكَرٌ

أَخْرَجَهُ أَبُو الْقَاسِمِ الْبَغَوِيُّ فِي «مُسْنَدِ أُسَامَةَ» (ص ١٢٦ ح ٤٩).

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ ضَعِيفٌ؛ فِيهِ ثَابِتُ بْنُ قَيْسِ أَبُو الْغُصَنِ الْمَدَنِيِّ الْغِفَارِيُّ مَوْلَى بَنِي غِفَارٍ، وَخُلَاصَةُ الْأَمْرِ فِيهِ: أَنَّهُ لَهُ أَوْهَامٌ فِي الْحَدِيثِ.

قُلْتُ: فَثَابِتُ بْنُ قَيْسِ أَبُو الْغُصَنِ الْمَدَنِيُّ الْغِفَارِيُّ قَدْ اضْطَرَبَ فِي إِسْنَادِهِ كَمَا تَرَى، وَالْحَمْلُ فِيهِ عَلَيْهِ؛ فَإِنَّهُ يَهْمُ فِي الْحَدِيثِ.

(٢) مَوْلَى أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ عَنْهُ:

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي «سُنَنِهِ» (ص ٣٧٦ ح ٢٤٣٦)، وَالنَّسَائِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى»

(ج ٣ ص ٢٧٩ ح ٢٧٩٤)، وَ(ج ٣ ص ٢٧٩ ح ٢٧٩٥)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٣٦

ص ٧٢ ح ٢١٧٤٤)، وَ(ج ٣٦ ص ١١٥ ح ٢١٧٨١)، وَ(ج ٣٦ ص ١٤٣ ح ٢١٨١٦)،

وَالدَّارِمِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ» (ص ٢٣٣ ح ١٧٨٥)، وَالطَّيَالِسِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ» (ص ١١٢

ح ٦٦٦)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٤ ص ٢٩٣)، وَفِي «فَضَائِلِ الْأَوْقَاتِ»

(ص ٥١٦ ح ٢٩١)، وَفِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ» (ج ٥ ص ٣٧٨ ح ٣٥٧٦)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي

«الْمُسْنَدِ» (ج ١ ص ١٢٢ ح ١٥٩)، وَابْنُ سَعْدٍ فِي «الطَّبَقَاتِ الْكُبْرَى» (ج ٤ ص ٥٣)،

وَابْنُ عَسَاكِرَ فِي «تَارِيخِ دِمَشْقَ» (ج ٨ ص ٨٠ و ٨١) مِنْ طَرِيقِ أَبَانَ بْنِ يَزِيدَ الْعَطَّارِ،

وَهِشَامٍ، وَحَرْبِ بْنِ شَدَادٍ؛ جَمِيعُهُمْ: عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ أَبِي الْحَكَمِ

بْنِ ثَوْبَانَ، عَنْ مَوْلَى قُدَامَةَ بْنِ مَطْعُونٍ، عَنْ مَوْلَى أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ، أَنَّهُ انْطَلَقَ مَعَ أُسَامَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا إِلَى وَادِي الْقُرَى فِي طَلَبِ مَالٍ لَهُ، فَكَانَ يَصُومُ يَوْمَ الْاِثْنَيْنِ وَيَوْمَ الْخَمِيسِ. فَقَالَ لَهُ مَوْلَاهُ: لِمَ تَصُومُ يَوْمَ الْاِثْنَيْنِ وَيَوْمَ الْخَمِيسِ، وَأَنْتَ شَيْخٌ كَبِيرٌ؟ فَقَالَ: إِنَّ نَبِيَّ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: كَانَ يَصُومُ يَوْمَ الْاِثْنَيْنِ وَيَوْمَ الْخَمِيسِ، وَسُئِلَ عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ: (إِنَّ أَعْمَالَ الْعِبَادِ تُعْرَضُ يَوْمَ الْاِثْنَيْنِ وَيَوْمَ الْخَمِيسِ).

حَدِيثٌ مُنْكَرٌ

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ مُنْكَرٌ، وَلَهُ عِلَّتَانِ:

الأولى: جَهَالَةُ مَوْلَى قُدَامَةَ بْنِ مَطْعُونٍ؛ فَإِنَّهُ لَا يَعْرِفُ.

الثانية: جَهَالَةُ مَوْلَى أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ؛ فَإِنَّهُ لَا يَعْرِفُ.

قَالَ الْعَلَامَةُ الشَّيْخُ نَاصِرُ الدِّينِ الْأَلْبَانِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «إِرْوَاءِ الْغَلِيلِ» (ج ٤

ص ١٠٣): (قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدٌ ضَعِيفٌ لِجَهَالَةِ مَوْلَى قُدَامَةَ، وَمَوْلَى أُسَامَةَ). اهـ

★ وَاخْتَلَفَ عَلَى عُمَرَ بْنِ أَبِي الْحَكَمِ فِيهِ:

* فَرَوَاهُ: يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ، وَاخْتَلَفَ عَلَيْهِ:

(١) فَرَوَاهُ: أَبَانُ بْنُ يَزِيدَ الْعَطَّارُ، وَهَشَامٌ، وَحَرْبُ بْنُ شَدَّادٍ؛ جَمِيعُهُمْ: عَنْ يَحْيَى

بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ أَبِي الْحَكَمِ بْنِ ثَوْبَانَ، عَنْ مَوْلَى قُدَامَةَ بْنِ مَطْعُونٍ، عَنْ مَوْلَى

أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ، أَنَّهُ انْطَلَقَ مَعَ أُسَامَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فَذَكَرَهُ.

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي «سُنَنِهِ» (ص ٣٧٦ ح ٢٤٣٦)، وَالنَّسَائِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى»

(ج ٣ ص ٢٧٩ ح ٢٧٩٤)، وَ(ج ٣ ص ٢٧٩ ح ٢٧٩٥)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٣٦

ص ٧٢ ح ٢١٧٤٤)، وَ(ج ٣٦ ص ١١٥ ح ٢١٧٨١)، وَ(ج ٣٦ ص ١٤٣ ح ٢١٨١٦)،

وَالدَّارِمِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ» (ص ٢٣٣ ح ١٧٨٥)، وَالطَّيَالِسِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ» (ص ١١٢ ح ٦٦٦)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٤ ص ٢٩٣)، وَفِي «فَضَائِلِ الْأَوْقَاتِ» (ص ٥١٦ ح ٢٩١)، وَفِي «شُعْبِ الْإِيمَانِ» (ج ٥ ص ٣٧٨ ح ٣٥٧٦)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ١ ص ١٢٢ ح ١٥٩)، وَابْنُ سَعْدٍ فِي «الطَّبَقَاتِ الْكُبْرَى» (ج ٤ ص ٥٣)، وَابْنُ عَسَاكِرَ فِي «تَارِيخِ دِمَشْقَ» (ج ٨ ص ٨٠ و ٨١).

(٢) وَرَوَاهُ: مُعَاوِيَةُ بْنُ سَلَامٍ بْنُ أَبِي سَلَامٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي مَوْلَى قُدَامَةَ بْنِ مَظْعُونٍ: أَنَّ مَوْلَى أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ أَخْبَرَهُ أَنَّ أُسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ رضي الله عنه: (كَانَ يَصُومُ يَوْمَ الْإِثْنَيْنِ وَيَوْمَ الْخَمِيسِ) نَحْوَهُ. وَلَمْ يَذْكُرْ: «عُمَرُ بْنُ أَبِي الْحَكَمِ».

أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٣ ص ٢١٦ ح ٢٧٩٦).

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ مُنْكَرٌ، وَلَهُ عِلَّتَانِ:

الأولى: جَهَالَةُ مَوْلَى قُدَامَةَ بْنِ مَظْعُونٍ.

الثانية: جَهَالَةُ مَوْلَى أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ.

(٣) وَرَوَاهُ: أَبُو عَمْرٍو، عَنْ يَحْيَى، عَنْ مَوْلَى لِأُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ: أَنَّ أُسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ

رضي الله عنه: (كَانَ يَصُومُ الْإِثْنَيْنِ وَالْخَمِيسَ وَيُخْبِرُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم كَانَ يَصُومُهُمَا كَذَلِكَ). وَلَمْ يَذْكُرْ: «عُمَرُ»، وَلَا: «مَوْلَى قُدَامَةَ».

أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٣ ص ٢١٦ ح ٢٧٩٧) مِنْ طَرِيقِ الْوَلِيدِ

بِهِ؛ بِالْعُنْعَنَةِ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ مُنْكَرٌ، وَلَهُ ثَلَاثُ عِلَلٍ:

الأولى: الوليد بن مسلمٍ الدمشقي، وهو مدلس، وقد عنعن، ولم يصرح

بالتحديث.

وذكره ابن حجر في «المرتبة الرابعة» من «المدلسين»، وقال: (موصوف

بالتدليس الشديد).^(١)

الثانية: جهالة مولى قدامة بن مظعون.

الثالثة: جهالة مولى أسامة بن زيد.

وخالف الوليد بن مسلم؛ عقبه بن علقمة المعافري فقال: أخبرني الأوزاعي،

حدثني يحيى بن أبي كثير، حدثني عمر بن الحكم^(٢) بن ثوبان قال: كان أسامة بن زيد

ﷺ يصوم الاثنين والخميس، قال: وكان له مال بوادي القرى فركب إليه فقال له

مولاه: لم تصوم فقد كبرت وضعفت قال: (إني رأيت رسول الله ﷺ يصوم يوم الاثنين

والخميس فقلت يا رسول الله ما شأنك تصوم يوم الاثنين والخميس فقال ﷺ: إن

أعمال العباد تعرض يوم الاثنين والخميس).

أخرجه أبو العباس الأصم في «حديثه» (ص ٥٥ ح ٢٤).

قلت: وهذا سنده ضعيف؛ فيه عقبه بن علقمة المعافري، وهو خطيئ ويخالف.

قال الحافظ الذهبي رحمه الله في «الكاشف» (ج ٢ ص ٩٢): (يغرب). اهـ

(١) انظر: «تعريف أهل التقديس» لابن حجر (ص ١٣٤)، و«التبيين لأسماء المدلسين» لابن العجوي

(ص ٦٠).

(٢) هو: «عمر بن أبي الحكم»؛ لأنه ينسب إلى جده.

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ عَدِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «الْكَامِلِ فِي الضُّعْفَاءِ» (ج ٦ ص ٤٩١): (رَوَى

عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ مَا لَمْ يُوَافِقْهُ عَلَيْهِ أَحَدٌ مِنْ رِوَايَةِ ابْنِهِ مُحَمَّدِ بْنِ عُقْبَةَ، وَغَيْرِهِ عَنْهُ). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ الْعُقَيْلِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «الضُّعْفَاءِ الْكَبِيرِ» (ج ٣ ص ٣٥٤): (عُقْبَةُ بْنُ

عَلْقَمَةَ الْبَيْرُوتِيِّ عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ، وَلَا يُتَابَعُ عَلَيْهِ). اهـ

٤) وَرَوَاهُ: حُسَيْنُ الْمُعَلِّمِ، وَحَرْبُ بْنُ شَدَّادٍ، وَمُعَاوِيَةُ بْنُ سَلَامٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ

أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عُمَرَ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ مَوْلَى قُدَامَةَ، عَنْ مَوْلَى أُسَامَةَ، عَنْ أُسَامَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: (تُعْرَضُ الْأَعْمَالُ يَوْمَ الْخَمِيسِ وَالْإِثْنَيْنِ).

ذَكَرَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «عِلَلِ الْحَدِيثِ» (ص ١٣٨٢).

قُلْتُ: وَلَمْ أَفِئ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ مُنْكَرٌ، وَلَهُ ثَلَاثُ عِلَلٍ:

الْأُولَى: جَهَالَةُ مَوْلَى قُدَامَةَ بْنِ مَطْعُونٍ.

الثَّانِيَةُ: جَهَالَةُ مَوْلَى أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ.

الثَّلَاثَةُ: مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيُّ، وَهُوَ لَهُ أَفْرَادٌ، وَيُرْوَى أَحَادِيثَ مَنَّاكِيرَ.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «تَقْرِيبِ التَّهْدِيبِ» (ص ٦٥١): عَنْهُ: (لَهُ أَفْرَادٌ).

اهـ

وَقَالَ أَحْمَدُ: (فِي حَدِيثِهِ شَيْءٌ يُرْوَى أَحَادِيثَ مَنَّاكِيرَ).^(١)

(١) انظر: «الضُّعْفَاءُ الْكَبِيرُ» للْعُقَيْلِيِّ (ج ٤ ص ٢٠)، و«بَحْرُ الدَّمِّ» لابْنِ عَبْدِ الْهَادِي (ص ١٣٣).

فِرْوَايَةٌ: حَرْبُ بْنُ شَدَّادٍ؛ هَهُنَا: فِي «الْعِلَالِ» لِابْنِ أَبِي حَاتِمٍ: بِإِثْبَاتِ: «مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ».

وَرِوَايَةٌ: مُعَاوِيَةَ بْنِ سَلَامٍ؛ بِالتَّشْدِيدِ: أَخْرَجَهَا: النَّسَائِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٣ ص ٢١٦ ح ٢٧٩٦) مِنْ طَرِيقِ يَحْيَى، عَنْ مَوْلَى قَدَامَةَ بْنِ مَطْعُونٍ بِهِ، بِدُونِ: «مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ».

وَرَوَاهُ هِشَامُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الدُّسْتَوَائِيُّ:

أَخْرَجَهُ مِنْ طَرِيقِهِ: أَبُو دَاوُدَ فِي «سُنَنِهِ» (ص ٣٧٦ ح ٢٤٣٦)، وَالنَّسَائِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٣ ص ٢٧٩)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٣٦ ص ١١٥ و ١٤٣)، وَالطَّيَالِسِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ» (ص ١١٢ ح ٦٦٦)، وَالذَّارِمِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ» (ص ٢٣٣ ح ١٧٨٥)؛ وَلَكِنْ: عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ الْحَكَمِ بِهِ؛ يَعْنِي: بِإِسْقَاطِ: «مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ».

وَأَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٤ ص ٢٩٣) مِنْ طَرِيقِ أَبِي دَاوُدَ بِهِ.

وَقَالَ: (وَكَذَلِكَ: رَوَاهُ أَبَانُ بْنُ يَزِيدَ الْعَطَّارُ، وَحَرْبُ بْنُ شَدَّادٍ عَنْ يَحْيَى). اهـ

قُلْتُ: وَهَذَا مِنْ بَابِ الْاِخْتِلَافِ.

وَأَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ٤ ص ٦٩ ح ٩٣٢٠) مِنْ طَرِيقِ ابْنِ فَضِيلٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: (كَانَ أَسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ رضي الله عنه، يَصُومُ أَيَّامًا مِنَ الْجُمُعَةِ يُتَابِعُ بَيْنَهُنَّ، فَقِيلَ لَهُ: أَيْنَ أَنْتَ مِنَ الْاِثْنَيْنِ وَالْخَمِيسِ؟ قَالَ: فَكَانَ يَصُومُهُمَا).

قُلْتُ: وَهَذَا إِسْنَادُهُ مُنْكَرٌ، وَلَهُ عِلَّتَانِ:

الأولى: مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ التَّمِيمِيُّ، وَهُوَ لَهُ أَفْرَادٌ، وَيَرْوِي أَحَادِيثَ مَنَاقِيرَ.

الثانية: الانْقِطَاعُ؛ فَإِنَّ مُحَمَّدَ بْنَ إِبْرَاهِيمَ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ.^(١)

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «عِلَلِ الْحَدِيثِ» (ص ١٣٨٢): (وَسَأَلْتُ أَبِي

عَنْ حَدِيثِ رَوَاهُ حُسَيْنُ الْمُعَلِّمِ، وَحَرْبٌ، وَمُعَاوِيَةُ بْنُ سَلَامٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عُمَرَ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ مَوْلَى قَدَامَةَ، عَنْ مَوْلَى أُسَامَةَ، عَنْ أُسَامَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ): (تُعْرَضُ الْأَعْمَالُ يَوْمَ الْخَمِيسِ وَالْإِثْنَيْنِ).

وَرَوَاهُ هَقْلٌ، عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ مَوْلَى لَأَسَامَةَ؛ قَالَ: كُنْتُ أَرْكَبُ مَعَ أُسَامَةَ.

فَقُلْتُ لِأَبِي: مَا يَقُولُهُ حُسَيْنٌ، وَمُعَاوِيَةُ، وَحَرْبٌ، هُوَ مَحْفُوظٌ؟

قَالَ: نَعَمْ). اهـ

قُلْتُ: وَلَيْسَ الْمُرَادُ صِحَّةَ الْحَدِيثِ، فَانْتَبَهَ.

** وَرَوَاهُ: مُوسَى بْنُ عُبَيْدَةَ، عَنْ عُمَرَ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنْ

النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (تُعْرَضُ الْأَعْمَالُ عَلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ يَوْمَ الْإِثْنَيْنِ وَالْخَمِيسِ، فَيَغْفِرُ اللَّهُ إِلَّا مَا كَانَ مِنْ مُشَاحِنِينَ، أَوْ قَاطِعِ رَحِمٍ).

حَدِيثٌ مُنْكَرٌ

(١) وانظر: «لَطَائِفَ الْمَعَارِفِ» لابن رَجَبٍ (ص ١١٩)، و«مِصْبَاحَ الرُّجَاةِ» لِلْبُوصَيْرِيِّ (ج ٢ ص ٧٨).

أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْمُعْجَمِ الْكَبِيرِ» (ج ١ ص ١٤٢ ح ٤٠٩)، وَالْخَرَائِطِيُّ فِي «مَسَاوِيءِ الْأَخْلَاقِ» (ص ١٣٦ ص ٢٨٨)، وَ(ص ٢٤٩ ح ٥٦٣)، وَالْجُرْجَانِيُّ فِي «أَمَالِيهِ» (ق/١٨٦/ط/أ).

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ سَاقِطٌ؛ فِيهِ مُوسَى بْنُ عَبْدِ عُبَيْدَةَ بْنِ نَشِيطِ الرَّبِذِيِّ، وَهُوَ مُنْكَرُ الْحَدِيثِ.

قَالَ عَنْهُ أَبُو حَاتِمٍ: (مُنْكَرُ الْحَدِيثِ)، وَقَالَ عَلِيُّ بْنُ الْجُنَيْدِ: (مَتْرُوكُ الْحَدِيثِ)، وَقَالَ يَحْيَى: (لَيْسَ بِشَيْءٍ)، وَقَالَ مَرَّةً: (ضَعِيفٌ)، وَقَالَ مَرَّةً: (لَا يُحْتَجُّ بِحَدِيثِهِ)، وَقَالَ مَرَّةً: (رَوَى أَحَادِيثَ مَنَاقِيرَ)، وَقَالَ ابْنُ حَجَرٍ: (ضَعِيفٌ)، وَقَالَ النَّسَائِيُّ: (ضَعِيفٌ)، وَقَالَ الدَّارِقُطِيُّ: (ضَعِيفٌ)، وَقَالَ الْهَيْثَمِيُّ: (ضَعِيفٌ)، وَقَالَ الْبَيْهَقِيُّ: (ضَعِيفٌ)، وَقَالَ أَحْمَدُ: (اضْرَبَ عَلَيَّ حَدِيثَ مُوسَى بْنِ عَبْدِ عُبَيْدَةَ)، وَقَالَ أَيضًا: (مُنْكَرُ الْحَدِيثِ)، وَقَالَ أَيضًا: (لَا تَحُلُّ الرَّوَايَةُ عَنْ مُوسَى بْنِ عَبْدِ عُبَيْدَةَ)، وَقَالَ أَيضًا: (لَا تَكْتَبُ عَنْ أَرْبَعَةٍ، وَمِنْهُمْ: مُوسَى بْنُ عَبْدِ عُبَيْدَةَ)، وَقَالَ عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْمُرْزَبِطِيُّ: (ضَعِيفٌ، يُحَدِّثُ بِأَحَادِيثَ مَنَاقِيرَ).^(١)

قُلْتُ: فَهُوَ مُضْطَرَّبٌ كَذَلِكَ.

(٣) شُرْحِيبُ بْنُ سَعْدِ عَنْهُ:

(١) انظر: «تَقْرِيبَ التَّهْدِيبِ» لابنِ حَجَرٍ (ص ٧٨٦)، وَ«تَهْدِيبَ التَّهْدِيبِ» لَهُ (ج ٦ ص ٤٦٨)، وَ«الضُّعْفَاءُ وَالْمَتْرُوكِينَ» لابنِ الْجَوْزِيِّ (ج ٣ ص ١٤٧)، وَ«الضُّعْفَاءُ الْكَبِيرَ» لِلْعَقِيلِيِّ (ج ٤ ص ١٦٠)، وَ«الضُّعْفَاءُ وَالْمَتْرُوكِينَ» لِلنَّسَائِيِّ (ص ٢٢٤)، وَ«الضُّعْفَاءُ الصَّغِيرَ» لِلْبُخَارِيِّ (ص ١٢٧)، وَ«التَّارِيخَ الْأَوْسَطَ» لَهُ (ج ٢ ص ٧٣)، وَ«السَّنَنَ الْكُبْرَى» لِلْبَيْهَقِيِّ (ج ٥ ص ١٦٠)، وَ«مَجْمَعَ الرَّوَايِدِ» لِلْهَيْثَمِيِّ (ج ٨ ص ٢٨٣).

أَخْرَجَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٢ ص ١٠١٦ ح ٢١١٩) مِنْ طَرِيقِ سَعِيدِ
 بْنِ أَبِي يَزِيدَ وَرَاقِ الْفَرِيَابِيِّ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ، حَدَّثَنِي أَبُو بَكْرٍ بْنُ عِيَّاشٍ، عَنْ
 عُمَرَ بْنِ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنِي شَرْحِبِيلُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ أُسَامَةَ رضي الله عنه قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم
 يَصُومُ يَوْمَ الْاِثْنَيْنِ وَالْخَمِيسِ، وَيَقُولُ: (إِنَّ هَذَيْنِ الْيَوْمَيْنِ تُعْرَضُ فِيهِمَا الْأَعْمَالُ).

حَدِيثٌ مُنْكَرٌ

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ ضَعِيفٌ جِدًّا، وَلَهُ أَرْبَعُ عِلَلٍ:

الأولى: سَعِيدُ بْنُ أَبِي يَزِيدَ وَرَاقِ الْفَرِيَابِيُّ مَجْهُولٌ لَمْ أَجِدْ لَهُ تَرْجَمَةً، فَإِنَّ

الْجَهَالَةَ عَيْنُ الْجَرَحِ.

الثانية: إِسْمَاعِيلُ بْنُ عِيَّاشِ الْعَنْسِيُّ، هُوَ صَدُوقٌ فِي رِوَايَتِهِ عَنْ أَهْلِ بَلَدِهِ، مُخَلِّطٌ

فِي غَيْرِهِمْ؛ كَمَا فِي «تَقْرِيبِ التَّهْدِيبِ» لابنِ حَجَرَ (ص ٩٢).

قالَ الْعَلَامَةُ الْأَلْبَانِيُّ رحمته الله فِي «ظِلَالِ الْجَنَّةِ» (ج ١ ص ١٢٨): (إِسْمَاعِيلُ بْنُ

عِيَّاشٍ: ضَعِيفٌ فِي رِوَايَتِهِ عَنِ الْمَدَنِيِّينَ). اهـ

قُلْتُ: وَإِسْمَاعِيلُ بْنُ عِيَّاشٍ هَذَا مُخْتَلَفٌ فِيهِ، لَكِنْ اتَّفَقُوا عَلَيَّ أَنَّ رِوَايَتَهُ عَنْ غَيْرِ

الشَّامِيِّينَ ضَعِيفَةٌ؛ أَعْنِي: أَنَّ رِوَايَتَهُ عَنْ غَيْرِ أَهْلِ بَلَدِهِ ضَعِيفَةٌ.

قالَ الْحَافِظُ ابْنُ عَدِيٍّ رحمته الله فِي «الْكَامِلِ» (ج ٣ ص ١٠٥): عَنْ حَدِيثِ آخَرَ:

(وَهَذَا الْحَدِيثُ لَعَلَّ الْبَلَاءَ فِيهِ مِنْ إِسْمَاعِيلِ بْنِ عِيَّاشٍ؛ لِأَنَّهُ إِذَا رَوَى عَنْ غَيْرِ أَهْلِ

بَلَدِهِ مِنَ الشَّامِيِّينَ خَلَطَ فَإِذَا رَوَى عَنْ أَهْلِ الْحِجَازِ، وَالْبَصْرَةِ، وَالْكُوفَةِ خَلَطَ عَلَيْهِمْ،

وَالْحَسَنُ بْنُ عُمَارَةَ كُوفِيٌّ، وَالْبَلَاءُ مِنْ ابْنِ عِيَّاشٍ لَا مِنَ الْحَسَنِ). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: (إِسْمَاعِيلُ بْنُ عِيَّاشٍ مَا رَوَى، عَنِ الشَّامِيِّينَ صَحِيحٌ، وَمَا رَوَى عَنْ أَهْلِ الْحِجَازِ؛ فَلَيْسَ بِصَحِيحٍ).^(١)

وَقَالَ الْإِمَامُ الْبَيْهَقِيُّ رحمته فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٦ ص ٢٦٤): (وَكَذَلِكَ قَالَهُ الْبُخَارِيُّ، وَجَمَاعَةٌ مِنَ الْحَفَاطِ). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ عَدِيٍّ رحمته فِي «الْكَامِلِ» (ج ١ ص ٤٨٨): (وَحَدِيثُهُ عَنِ الشَّامِيِّينَ إِذَا رَوَى عَنْهُ ثِقَةٌ؛ فَهُوَ مُسْتَقِيمُ الْحَدِيثِ، وَفِي الْجُمْلَةِ: إِسْمَاعِيلُ بْنُ عِيَّاشٍ مِمَّنْ يُكْتَبُ حَدِيثُهُ، وَيُحْتَجُّ بِهِ فِي حَدِيثِ الشَّامِيِّينَ خَاصَّةً). اهـ

قُلْتُ: وَالرَّأَوِي عَنْهُ لَا يُعْرَفُ هَلْ هُوَ: شَامِيٌّ، أَوْ غَيْرُ: شَامِيٌّ؛ بَلْ لَا يُعْرَفُ

نَهَائِيًّا.

الثَّلَاثَةُ: عُمَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ مَجْهُولٌ لَا يُعْرَفُ.

الرَّابِعَةُ: شُرْحِبِيلُ بْنُ سَعْدِ أَبِي سَعْدِ الْأَنْصَارِيِّ الْخَطْمِيُّ، وَهُوَ ضَعِيفُ الْحَدِيثِ.

قَالَ عَنْهُ ابْنُ حَجَرٍ: (صَدُوقٌ اخْتَلَطَ بِأَخْرَةَ)، وَقَالَ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ: (لَيْسَ بِثِقَةٍ)،

وَقَالَ يَحْيَى: (لَيْسَ بِشَيْءٍ، ضَعِيفٌ)، وَقَالَ مَرَّةً: (ضَعِيفٌ، يُكْتَبُ حَدِيثُهُ)، وَقَالَ

الدَّارَقُطْنِيُّ: (ضَعِيفٌ يُعْتَبَرُ بِهِ)، وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: (ضَعِيفُ الْحَدِيثِ)، وَقَالَ أَبُو زُرْعَةَ:

(١) انظر: «السَّنَنِ الْكُبْرَى» للبيهقي (ج ٦ ص ٢٦٤)، و«الْكَامِلِ فِي الضُّعْفَاءِ» لابن عدي (ج ١ ص ٤٧٢).

(فِيهِ لَيْنٌ)، وَقَالَ النَّسَائِيُّ: (ضَعِيفٌ)، وَقَالَ ابْنُ عَدِيٍّ: (وَلِشْرَحِبِيلَ أَحَادِيثٌ: وَلَيْسَ بِالكَثِيرِ، وَفِي عَامَّةِ مَا يَرَوِيهِ إِنْكَارٌ).^(١)

وَذَكَرَهُ ابْنُ حِبَّانَ فِي «الثَّقَاتِ» (ج ٤ ص ٣٦٥).

قُلْتُ: وَلَمْ يُوَثِّقْهُ غَيْرُهُ فَلَا يُحْتَجَّ بِهِ.

قُلْتُ: وَهَذَا الْحَدِيثُ مُخَالِفٌ لِلْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ فِي رَفْعِ أَعْمَالِ الْعِبَادِ إِلَى اللَّهِ

عَزَّ وَجَلَّ: فَتُعْرَضُ مَرَّةً بِاللَّيْلِ، وَمَرَّةً بِالنَّهَارِ.

(١) فَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم قَالَ: (يَتَعَاقِبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ بِاللَّيْلِ

وَمَلَائِكَةٌ بِالنَّهَارِ، وَيَجْتَمِعُونَ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ وَصَلَاةِ الْعَصْرِ، ثُمَّ يَعْرُجُ الَّذِينَ بَاتُوا

فِيكُمْ، فَيَسْأَلُهُمْ وَهُوَ أَعْلَمُ بِهِمْ: كَيْفَ تَرَكْتُمْ عِبَادِي؟ فَيَقُولُونَ: تَرَكْنَاهُمْ وَهُمْ يُصَلُّونَ،

وَأَتَيْنَاهُمْ وَهُمْ يُصَلُّونَ).

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (٥٥٥)، وَ(٣٢٢٣)، وَ(٧٤٢٩)، وَ(٧٤٨٦)،

وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (٦٣٢)، وَ(٦٣٣) مِنْ طَرِيقِ الْأَعْرَجِ، وَهَمَّامِ بْنِ مُنَبِّهٍ، عَنْ أَبِي

هُرَيْرَةَ رضي الله عنه بِهِ.

(١) انظر: «تَهْدِيبَ الْكَمَالِ» لِلْمِزِّيِّ (ج ١٢ ص ٤١٣)، وَ«تَهْدِيبَ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٤ ص ٣٢٠)،

وَ«تَقْرِيبَ التَّهْذِيبِ» لَهُ (ص ٣٣٦)، وَ«الضُّعْفَاءَ وَالْمُتْرُوكِينَ» لِابْنِ الْجَوْرِيِّ (ج ٢ ص ٣٩)، وَ«الضُّعْفَاءَ

وَالْمُتْرُوكِينَ» لِلنَّسَائِيِّ (ص ٥٦)، وَ«الضُّعْفَاءَ الْكَبِيرَ» لِلْعُقَيْلِيِّ (ج ٢ ص ١٨٧)، وَ«الْجَرَحَ وَالتَّعْدِيلَ» لِابْنِ أَبِي

حَاتِمٍ (ج ٤ ص ٣١١)، وَ«مِيزَانَ الْاِعْتِدَالِ» لِلذَّهَبِيِّ (ج ٢ ص ٢٤٦)، وَ«دِيْوَانَ الضُّعْفَاءِ» لَهُ (ص ١٨٦)،

وَ«الْكَامِلِ» لِابْنِ عَدِيٍّ (ج ٥ ص ٦٤).

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَبْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «فَتْحِ الْبَارِي» (ج ٢ ص ٣٧): (وَيُسْتَفَادُ مِنْهُ ... وَأَنَّ الْأَعْمَالَ تُرْفَعُ آخِرَ النَّهَارِ فَمَنْ كَانَ حِينَئِذٍ فِي طَاعَةِ بُورِكَ فِي رِزْقِهِ، وَفِي عَمَلِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، وَيَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ حِكْمَةُ الْأَمْرِ بِالمُحَافَظَةِ عَلَيْهِمَا، وَالِاهْتِمَامِ بِهِمَا-أَيُّ: صَلَاةَ الصُّبْحِ وَالْعَصْرِ-). اهـ.

(٢) وَعَنْ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: (قَامَ فِينَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِخَمْسِ كَلِمَاتٍ، فَقَالَ: إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ لَا يَتَأَمُّ، وَلَا يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَتَأَمَّ، يَخْفِضُ الْقِسْطَ وَيَرْفَعُهُ، يُرْفَعُ إِلَيْهِ عَمَلُ اللَّيْلِ قَبْلَ عَمَلِ النَّهَارِ، وَعَمَلُ النَّهَارِ قَبْلَ عَمَلِ اللَّيْلِ، حِجَابُهُ النُّورُ [وَفِي رِوَايَةٍ: النَّارُ] لَوْ كَشَفَهُ لَأَحْرَقَتْ سُبْحَاتُ وَجْهِهِ مَا انْتَهَى إِلَيْهِ بَصَرُهُ مِنْ خَلْقِهِ).

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (١٧٩)، وَابْنُ مَاجَهَ فِي «سُنَنِهِ» (١٩٥)، وَ(١٩٦)، وَأَحْمَدُ فِي «المُسْنَدِ» (١٩٥٣٠)، وَ(١٩٥٨٧)، وَ(١٩٦٣٢)، وَأَبُو يَعْلَى فِي «المُسْنَدِ» (٧٢٦٢)، وَ(٧٢٦٣)، وَأَبُو سَعِيدٍ الدَّارِمِيُّ فِي «النَّقْضِ» (١٦٨)، وَفِي «الرَّدِّ عَلَى الْجَهْمِيَّةِ» (٤٧)، وَابْنُ حِبَّانَ فِي «صَحِيحِهِ» (٢٦٦)، وَالطَّيَالِسِيُّ فِي «المُسْنَدِ» (٤٩٣)، وَابْنُ خُزَيْمَةَ فِي «الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ» (ج ١ ص ٢٩٥)، وَالْأَجْرِيُّ فِي «الشَّرِيعَةِ» (٦٥٩)، وَابْنُ خُزَيْمَةَ فِي «التَّوْحِيدِ» (ص ١١٩)، وَاللَّالِكَايِيُّ فِي «الْإِعْتِقَادِ» (٦٩٦) مِنْ عِدَّةِ طُرُقٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ مَرْثَةَ، عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِهِ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ، وَهُوَ الطَّرِيقُ الْمَحْفُوظُ، وَمَا عَدَاهُ فَمَعْلُولٌ.^(١)

(١) خَرَجْتُهُ مُطَوَّلًا فِي كِتَابِي: «جُزْءٌ فِيهِ ضَعْفُ أَحَادِيثِ رَفْعِ الْأَعْمَالِ يَوْمَ الْاِثْنَيْنِ وَالْحَمِيسِ»، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ.

قُلْتُ: هَذَا الْحَدِيثُ نَقَلَهُ الْأَيْمَةُ الثَّقَاتُ، فَيَجِبُ الْإِيْمَانُ بِهِ، وَلَا يُفَسَّرُ، وَلَا يُشَبَّهُ، وَلَا يُكَيَّفُ.

قُلْتُ: فَالْأَعْمَالُ تُرْفَعُ، وَتُعْرَضُ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى فَيَطَّلِعُ عَلَيْهَا فِي سَائِرِ الْأَيَّامِ؛ فَتُجْمَعُ جُمْلَةً وَتَفْصِيلاً، فَيَطَّلِعُ عَلَيْهَا تَعَالَى، فَيَسْتَأْذِنُ بِهَا عِنْدَهُ؛ مَعَ أَنَّهُ تَعَالَى لَا يَخْفَى عَلَيْهِ مِنْ أَعْمَالِ الْعِبَادِ أَيٌّ: خَافِيَةٌ.

وَلِهَذَا الرَّفْعُ، وَالْعَرْضُ لِلْأَعْمَالِ فِي كُلِّ يَوْمٍ لَيْلاً وَنَهَاراً، وَجَمْعُهَا: حِكْمَةٌ يَطَّلِعُ عَلَيْهَا تَعَالَى، فَلْيُكُنْ الْعِبَادُ فِي طَاعَةِ اللَّهِ تَعَالَى: مِنْ صَلَاةٍ، وَذِكْرِ، وَنَفْلِ، وَصَدَقَةٍ، وَصِيَامٍ، وَتَلَاوَةٍ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْعِبَادَاتِ عَلَى حَسَبِ الْإِسْتِطَاعَةِ.

وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ: لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ خَالِصاً لِلَّهِ صَوَاباً، وَلَا يَكُونَ صَوَاباً خَالِصاً أَبَداً؛ إِلَّا بِالْعِلْمِ النَّافِعِ، وَمَعْرِفَةِ مَا جَاءَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ أَقْوَالِهِ، وَأَفْعَالِهِ فِي سُنَّتِهِ ﷺ^(١).

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ حُنَفَاءَ وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ وَذَلِكَ دِينُ الْقِيَمَةِ﴾ [البينة: ٥].

وانظر: «عِلَلُ الْأَحَادِيثِ» لِلدَّارِ قُطَيْبِيِّ (ج ٧ ص ٢٣٤)، و«الْمُتَّخَبَ مِنْ عِلَلِ الْخَلَالِ» لابن قُدَّامَةَ (ص ٢٧٤ و ٢٧٥ و ٢٧٦)، و«الْعِلَلُ» لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ (ج ١ ص ٥٥٦).

(١) وانظر: «قَوَاعِدُ الْأَحْكَامِ» لِلعَزَّزِيِّ بْنِ عَبْدِ السَّلَامِ (ج ١ ص ١٥٠)، و«الْفَتَاوَى الْكُبْرَى» لابن تَيْمِيَّةَ (ج ٢ ص ٣٢٥)، و«الدِّينَ الْخَالِصَ» لِلقُنُوجِيِّ (ج ٢ ص ٣٨٥)، و«بَدَائِعُ الْفَوَائِدِ» لابن الْقَيْمِ (ج ٤ ص ٩٥٢).

وقال تعالى: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [آل عمران: ٣١].

قَالَ الْحَافِظُ النَّوَوِيُّ رحمته فِي «شَرْحِ صَحِيحِ مُسْلِمٍ» (ج ٣ ص ١٣): (فَإِنَّ الْمَلَائِكَةَ الْحَفَظَةَ يَصْعَدُونَ بِأَعْمَالِ اللَّيْلِ بَعْدَ انْقِضَائِهِ فِي أَوَّلِ النَّهَارِ، وَيَصْعَدُونَ بِأَعْمَالِ النَّهَارِ بَعْدَ انْقِضَائِهِ فِي أَوَّلِ اللَّيْلِ). اهـ

وَقَالَ الْفَقِيهُ الْمُنَاوِي رحمته فِي «فَيْضِ الْقَدِيرِ» (ج ٢ ص ٢٧٧): (وَمَعْنَاهُ: يُرْفَعُ إِلَيْهِ عَمَلُ النَّهَارِ فِي أَوَّلِ اللَّيْلِ الَّذِي بَعْدَهُ، وَعَمَلُ اللَّيْلِ فِي أَوَّلِ النَّهَارِ الَّذِي بَعْدَهُ؛ فَإِنَّ الْحَفَظَةَ يَصْعَدُونَ بِأَعْمَالِ اللَّيْلِ بَعْدَ انْقِضَائِهِ فِي أَوَّلِ النَّهَارِ، وَيَصْعَدُونَ بِأَعْمَالِ النَّهَارِ بَعْدَ انْقِضَائِهِ فِي أَوَّلِ اللَّيْلِ). اهـ

قُلْتُ: وَأَمَّا حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم قَالَ: (تُعْرَضُ الْأَعْمَالُ فِي كُلِّ يَوْمٍ خَمِيسٍ وَاثْنَيْنِ، فَيَغْفِرُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ، لِكُلِّ امْرِيٍّ لَا يُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا، إِلَّا أَمْرًا كَانَتْ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَخِيهِ شَحْنَاءٌ، فَيُقَالُ: ارْكُوا هَذَيْنِ حَتَّى يَصْطَلِحَا، ارْكُوا هَذَيْنِ حَتَّى يَصْطَلِحَا)، الَّذِي أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (٢٥٦٥)؛ فَهُوَ حَدِيثٌ مَعْلُومٌ بِالْوَقْفِ^(١)، وَهُوَ مُخَالَفٌ لِلْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ فِي رَفْعِ الْأَعْمَالِ فِي كُلِّ يَوْمٍ، مَرَّةً بِاللَّيْلِ وَمَرَّةً بِالنَّهَارِ؛ خَرَجَتْهُ فِي جُزْءٍ مُنْفَرِدٍ.

وبالله التَّوْفِيقُ

(١) وَقَدْ أَعْلَهُ الْحَافِظُ الدَّارِقُطْنِيُّ رحمته: بِالْوَقْفِ فِي «التَّبَيُّحِ» (ص ٢٣٩)، وَفِي «عِلَلِ الْأَحَادِيثِ» (ج ١٠ ص ٨٧).

قَالَ الْحَافِظُ الدَّارِقُطْنِيُّ رحمته فِي «الْعِلَلِ» (ج ١٠ ص ٨٧): (وَمَنْ وَقَفَهُ أَثَبَتْ مِنْهُ أَسْنَدُهُ). اهـ

قُلْتُ: فَجُمُوهُورُ الرَّوَاةِ عَلَيَّ وَفِيهِ.

فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع	الرقم
٥المَقْدَمَةُ.....	(١)
٥عِلْمُ حَدِيثِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ أَشْرَفِ الْعُلُومِ.....	(٢)
٦أَهْلُ الْحَدِيثِ هُمُ الَّذِينَ اخْتَصُّوا بِالذَّبِّ عَنْ سُنَّةِ النَّبِيِّ ﷺ.....	(٣)
٧ذَكَرُ الدَّلِيلِ عَلَى ضَعْفِ حَدِيثِ رَفْعِ الْأَعْمَالِ فِي شَهْرِ شَعْبَانَ.....	(٤)
١٠لَا يَجُوزُ قَبُولُ الْأَحَادِيثِ الْمَعْلُومَةِ.....	(٥)
٢٥ و ٢٦ذَكَرُ الدَّلِيلِ عَلَى أَنَّ الْأَعْمَالَ الصَّالِحَةَ تُعْرَضُ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى	(٦)
٢٧ وفِي كُلِّ يَوْمٍ لَيْلًا وَنَهَارًا.....	
٢٧الْعَمَلُ الصَّالِحُ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ إِخْلَاصٍ، وَعِلْمٍ، وَاتِّبَاعٍ لِسُنَّةِ النَّبِيِّ ﷺ.....	(٧)

الْبُرْهَانُ

بِضَافِ

حَدِيثِ رَفْعِ الْأَعْمَالِ فِي شَهْرِ شَعْبَانَ



تَأَلَّفَ

أَبِي السَّنِّ عَلِيِّ بْنِ هَسَنِ بْنِ عَلِيِّ الْمُزَيْنِيِّ الْمُرِّيِّ

فَرَضَ اللَّهُ لَهُ، بِرَأْسِهِ، بِسَبْعَةِ، لِلْمُسْلِمِينَ

